ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرِيدُ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الرابع، تموز 2020 م

آليات تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة

أ.د. لزهر فارس

د. مديحة بخوش*

جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر

madiha.bakhouche@univ-tebessa.dz

arid.my/0004-4847

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.245>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 19/11/2019

Received in revised form 25/12/2019

Accepted 7/02/2020

Available online 15/07/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.245>

ABSTRACT

After the Rio Earth Summit in 1992, the environmental dimension of development was established to achieve sustainable development. It changes the perception of organizations to harmonize their economic effectiveness with their social and environmental profitability on the one hand. Recent attention has shifted to researching mechanisms to help promote sustainable development, especially the environmental dimension, across the world on the other hand. This study details these mechanisms, in particular environmental governance and citizenship, by providing a framework known as global environmental governance and environmental citizenship. With the presentation of a number of tools that environmental governance and citizenship can activate in the service of sustainable development to allow the transition from theoretical frameworks to the application on the ground based on the descriptive analytical approach. It is expected that the study will identify these two modern concepts in studies (environmental governance and environmental citizenship) and highlights the most important tools used by these concepts in practice to increase attention to the environmental dimension of sustainable development to reach a number of results. Perhaps the most important of which is global environmental governance requires an international, local legal and institutional framework starts from the citizen. To focus environmental citizenship on pro-environmental behaviors in the public and private sectors, this concept should extend beyond the State to the adoption of general international environmental law through several dimensions, beginning with special responsibility: justice in the distribution of resources and collective action to protect the environment. The study concludes with a number of recommendations to alert the importance of these two variables in activating the environmental dimension of sustainable development around the world.

Keywords: environmental dimension, sustainable development, environmental governance, environmental citizenship, dimensions of environmental citizenship.

الملخص

عقب مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 الذي رسخ البعد البيئي في أبعاد التنمية للوصول إلى التنمية المستدامة وتغيير نظرة المنظمات لإحداث تناسق بين فعاليتها الاقتصادية وربحياتها الاجتماعية والبيئية من جهة. وتحول الاهتمام حديثاً إلى البحث في الآليات المساعدة على تفعيل التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي منها عبر مختلف أنحاء العالم من جهة أخرى. تأتي هذه الدراسة للتفصيل في هذه الآليات وبصفة خاصة كل من الحوكمة البيئية والمواطنة البيئية من خلال تقديم إطار يعرف بكل من الحوكمة البيئية العالمية، والمواطنة البيئية. مع عرض لعدد من الأدوات التي يمكن للحوكمة والمواطنة البيئية تفعيلها خدمة للتنمية المستدامة للسماح بالانتقال من الأطر النظرية نحو التطبيق على أرض الميدان بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وينتظر أن تحدد الدراسة هذين المفهومين الحديثين في الدراسات (الحوكمة البيئية والمواطنة البيئية) وتبرز أهم الأدوات التي تستغلها هذه المفاهيم عملياً لزيادة الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة لتصل في الختام إلى عدد من النتائج لعل من أهمها أن الحوكمة البيئية العالمية تتطلب إطاراً قانونياً ومؤسسياً دولياً ومحلياً يبدأ من المواطن. وتركز المواطنة البيئية عن السلوكيات المؤيدة للبيئة في القطاعين العام والخاص، وهذا المفهوم ينبغي أن يمتد إلى ما بعد الدولة لتبني القانون البيئي الدولي العام من خلال عدة أبعاد تبدأ بالمسؤولية الخاصة بالعدالة في توزيع الموارد والعمل الجماعي لحماية البيئة. لتقدم الدراسة في الختام عدداً من الاقتراحات للتنبيه بأهمية هذين المتغيرين في تفعيل البعد البيئي للتنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم.

الكلمات المفتاحية: البعد البيئي، التنمية المستدامة، الحوكمة البيئية، المواطنة البيئية، أبعاد المواطنة البيئية.

مقدمة

شهد العالم في القرن الماضي تحولات عديدة في الميدان الاقتصادي؛ فظهور الشركات العملاقة التي تستعمل التكنولوجيا المتطورة في عملياتها الإنتاجية وتستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية تسبب في تلويث الكرة الأرضية، واستنزاف الموارد الناضبة والاستخدام غير العقلاني للموارد المتجددة، مما أدى إلى حدوث عدة كوارث طبيعية أثرت على صحة الإنسان، وأصبحت تهدد وجوده، ودفع بدول العالم إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات مع تبني عدة مفاهيم وآليات للحد من تفاقم المشكلات الناتجة عن ذلك. وفي خضم هذا الوعي الدولي بأهمية الحفاظ على البيئة بدأ المجتمع الدولي في البحث عن الآليات التي يمكن أن تسهم في الانتقال من مفاهيم تنمية تركز إلا على المكاسب المادية والاجتماعية نحو مراعاة الأبعاد البيئية في العملية التنموية لذا ظهرت الحوكمة البيئية العالمية وأضحت مطلباً عالمياً كما برز مفهوم المواطنة البيئية، ورغم أن الغموض مازال يكتنف الآليات التي يمكن العمل بها هذه المفاهيم عالمياً من أجل تحقيق ذلك إلا أن مشاركة جميع الفاعلين في كل أنحاء العالم أضحت مطلباً لا غنى عنه، ومن هنا تطرح الاشكالية التالية: كيف يمكن للحوكمة البيئية العالمية والمواطنة البيئية دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة؟ وما هي الآليات التي تطرحها هذه المفاهيم لتفعيل ذلك عملياً؟ ومن هنا تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحوكمة البيئية العالمية تحديداً؟
 - ما هي أهداف؟ ومقومات الحوكمة البيئية العالمية؟ وفيما تتمثل الأطر المؤسسية التي تخدمها؟
 - ما المقصود بالمواطنة البيئية؟ وما هي أهدافها وأبعادها وآلياتها؟
 - ما هي الوسائل المدعمة لنشر المواطنة البيئية خدمة للبعد البيئي للتنمية المستدامة؟
- وتستمد الدراسة أهميتها من العناصر الآتية:
- طبيعة المواضيع البيئية التي أصبحت تحظى باهتمام العديد من الجهات سواء على المستوى الدولي أو المحلي.
 - إن الاهتمام بدراسة الحوكمة البيئية العالمية والمواطنة البيئية كآليات عملية في تبني البعد البيئي من شأنه إبراز أحد الجوانب التي يجب الاهتمام بها دولياً أو محلياً خدمة للمواطن المتضرر الأول من تلوث بيئته والمستفيد الأكبر من خدمتها.

كما تهدف الدراسة في مجملها إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم إطار نظري يعرف بكل من الحوكمة البيئية العالمية، والمواطنة البيئية.
- عرض لعدد من الآليات والوسائل التي يمكن للمواطنة البيئية والحوكمة البيئية العالمية تفعيلها انطلاقاً من كون المواطن هو الهدف والوسيلة في نفس الوقت.
- محاور الدراسة:** بغية الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وخدمة لأهدافها، وإبرازاً لأهميتها سيتم تقسيمها إلى ما يلي:
- مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة.
- الحوكمة البيئية كآلية لدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- المواطنة البيئية كداعم للبعد البيئي للتنمية المستدامة.
- وستختتم الدراسة بخاتمة تبين أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

I: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة أحد محاور اهتمام الدول والحكومات وكافة المنظمات على اختلاف أهدافها وفئات المجتمع المدني، وهذا الاهتمام يطرح العديد من التحديات أمام الدارسين والممارسين على حد سواء وفيما يلي تعريف بالمصطلح:

I-1: مفهوم التنمية المستدامة

تم طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيسة وزراء النرويج (Harlem Brundtland) سنة 1987، حيث عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". [1] وتتعدد المصطلحات التي تعبر عن التنمية المستدامة (Sustainable Development)، فالبعض يسميها التنمية المتواصلة أو الموصولة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية القابلة للإدامة أو القابلة للاستمرار. [2] واعتمد الاقتصاديون مصطلح الاستمرارية في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من الناحية الأخرى. [3]

وعرفها الاقتصادي (ROBERT SOLOW) بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي". [4] أما البنك الدولي فقد عرفها بأنها: "تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". [5] وقد عرف قاموس (Webster) التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً". وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التنمية المستدامة" أكثر دقة من مصطلح "التنمية المستدامة" فالأخير

يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل الأول على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية. [6]

ويشير (Edoird Barbier) إلى أنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة للبيئة". [7] وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها ما يلي: [7]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛ إذ تسعى التنمية المستدامة لتحسين حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية وليس الكمية للنمو وبشكل عادل ومقبول.
- احترام البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان البيئية وتطويرها لتصبح متكاملة ومنسجمة.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها بإشراكهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للمواد حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة لذا تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

I-2: مؤشرات التنمية المستدامة

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية كما يلي: [8]

- **في الجانب الاجتماعي:** منها نسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتوزيع الدخل، ومعدلات البطالة، ونسبة أجور الإناث إلى الذكور، وحالة التغذية لدى الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان المخدمين بنظام الصرف الصحي، ونسبة السكان الحاصلين على مياه سليمة.

- **في الجانب البيئي:** منها نسبة الاستخدام السنوي للمياه الجوفية والسطحية من مصادر المياه المتجددة نسبة الأكسجين في المصادر المائية، وتراكيز ملوثات المياه العادمة في المياه النقية، ومساحة النظم البيئية في المساحة الكلية، ونسبة مساحة المحميات الطبيعية في المساحة الكلية، ومعدل تواجد الأنواع البرية.

-**في الجانب الاقتصادي:** ومنها نسبة الناتج المحلي لكل فرد، ونسبة الاستثمار في الناتج المحلي، والميزان التجاري في البضائع والخدمات، ونسبة العجز للناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية لإجمالي الناتج القومي، واستهلاك الطاقة السنوي للفرد الواحد، ونسبة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.

-**في الجانب المؤسسي:** تشمل إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وتطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، وعدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن، وعدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.

I-3: أبعاد التنمية المستدامة

رغم تشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية [8] وهي:

1: البعد الاقتصادي

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعريفات منها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن". غير أنه برز اختلاف بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ حيث يشير بعض الاقتصاديين إلى أنهما عملية واحدة، وهي التعبير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما. وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية تشمل تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة مع ضرورة الاهتمام بنوعية السعر والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

2: البعد الاجتماعي

يقصد بالتنمية الاجتماعية: "زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للتكافل الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي". ويشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسبا أبعاد جديدة نهاية القرن 21، إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية (الإدارية)، والتقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي

ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعامل عن بعد، والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير، والمنظومة الاجتماعية تشمل المساواة في التوزيع، والحراك الاجتماعي، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات. وللبعد الاجتماعي آثار تبدو على السكان والترفع المادي والآثار الديمغرافية والاعتماد على المساعدات الخارجية.

3: البعد البيئي

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته"، كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثر به". ولقد أصبحت البيئة محددًا عالميًا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان فقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي. ويهدف البعد البيئي إلى ما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية مع توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث.
 - نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية. مع التعريف بالتوازن البيئي وحماية البيئة من التلوث والاستنزاف.
 - استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.
- ومما تقدم يتضح أن الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المستدامة وتعمل في إطارها من بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي تحاول التكامل من أجل الاستمرارية والحفاظ على الموارد رغم أن أهداف إحداها قد تتعارض مع الأخرى وهذا ما يقع على التنمية المستدامة إحداث التكامل بينه.

II: الحوكمة البيئية كآلية لدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن الحوكمة البيئية العالمية هي أحد الجوانب التي شملها مفهوم الحوكمة الذي أضى مطلبًا عالميًا يمكن تطبيقه في كل المجالات وفيما يلي تفصيل في ذلك:

II-1: مفهوم الحوكمة البيئية:

تعود جذور فكرة الحوكمة إلى المفكرين القدامى وعلى رأسهم دافيد هيو، وجون جاك روسو حيث طرحوا أفكارا توحى بأن الاستقرار والحرية والديمقراطية، لا تتحقق إلا بوجود رضا الفرد عن الحاكم واحترام الإدارة العامة والاحتكام إلى العقل الرشيد [9]. وعلى المستوى الدولي بدأ الاهتمام بمبادئ الحوكمة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1999، حيث

أصدرت مجموعة من المبادئ التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وتتالت الجهود في دول العالم في وضع أدلة ومبادئ الحوكمة إن كان على مستوى المنظمات أو الهيئات الدولية. [10]

والترجمة العلمية لمصطلح الحوكمة الذي اتفق عليها هو أسلوب ممارسة السلطات الإدارية الرشيدة وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن عدة جوانب تشمل **الحكمة**: بمعنى التوجيه والإرشاد **والحكم**: من السيطرة بالوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك. [11]

والحقيقة أن الكتاب لم يتفقوا على تعريف واضح ومحدد لمصطلح الحوكمة. ويشير المفهوم عموماً إلى: "الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في توجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة حيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقاً لبعض المعايير المقررة، كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفاعلين ذوي الأهداف المختلفة". [12]

وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) تشير الحوكمة إلى: "التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة، وهذا يأخذ بعين الاعتبار مناهج الحكومات، وبماذا تراقب وكذلك قدرة الدولة في التأثير وصياغة وتنفيذ سياسات ثابتة وسليمة مع احترام احتياجات المواطنين والدولة، وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية". [13]

وقد تم استخدام مفهوم الحوكمة في البداية كناية عن الطريقة التي تمارس وفقاً إحدى الحكومات سلطاتها الاقتصادية والسياسية والإدارية وتقوم بتدبير موارد البلد من أجل تنميته، قبل أن تنتقل هذه العبارة إلى عالم المؤسسات. والحقيقة أنه يمكن تطبيق مفهوم الحوكمة على جميع أشكال وأحجام التنظيمات العمومية (الدول والحكومات)، والخاصة (المقاولات، والبنوك، والوكالات..) والمجتمع المدني وعلى جميع المستويات الدولية منها (منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها)، والإقليمية (الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي)، والوطنية والمحلية. وقد تم اختيار هذا المفهوم من أجل ضمان الاستدامة في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية. [14]

وعليه يمكن القول أن الحوكمة تشير إلى الطريقة أو الآليات التي يتم بها إدارة أحد الجوانب خدمة للأطراف المعنيين بها مهما بلغت درجة الاختلاف بينهم خدمة للاستدامة.

أما الحوكمة البيئية (Environmental Governance) أو ما أستخدم على تسميته بمصطلح الحوكمة البيئية العالمية (GEG: Global Environmental Governance) فتشير إلى: "مجموع المنظمات، والأدوات السياسية، والآليات المالية، والقواعد، والاجراءات والمعايير التي تنظم حماية البيئة العالمية، مع تبني مفهوم تطوير السياسات البيئية وهذا ما سيقود في

النهاية إلى الهدف الأوسع المتمثل في التنمية المستدامة". [15] والحوكمة البيئية: "مرادفة للتدخلات التي تهدف إلى إحداث تغييرات في الحوافز المتعلقة بالبيئة والمعرفة والمؤسسات وصنع القرار والسلوكيات. وبشكل أكثر تحديدا تستخدم "الحوكمة البيئية" للإشارة إلى العمليات التنظيمية، والآليات والمنظمات التي من خلالها تقوم الجهات الفاعلة السياسية بتفعيل الإجراءات والنتائج البيئية". [16] ويقصد بالحوكمة البيئية العالمية أيضا: "تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة قضايا البيئة على المستوى العالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الراشد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون بتظافر كل القطاعات عالميا". [13]

والهدف النهائي من الحوكمة البيئية في السياق العالمي هو تحسين حالة البيئة العالمية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الهدف عددا من المقومات التي تم تحديدها، فالمقوم الأول يضم دمج كل القضايا البيئية في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه، أما الثاني فينطلق من اعتبار أن كل القطاعات السياسية أو الاقتصادية وغيرها تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة والمقوم الثالث يركز على وجود روابط قوية- وإن اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى. [17]

II-2: الإطار المؤسسي للحوكمة البيئية:

إن تبني مفهوم الحوكمة البيئية العالمية يتطلب أطرا قانونية عالمية ومحلية على حد سواء ولكن هذا لا يتحقق دون وجود مؤسسات تنشط لتحقيق تلك القوانين وضمان تطبيقها، وفيما يلي توضيح لذلك: [14]

1: المؤسسات الدولية: وتضم في مجملها كلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق البيئة العالمي مع تدخل فاعلين آخرين في مجال الحوكمة البيئية حيث تقوم مؤسسات دولية أخرى بإدراج الحوكمة البيئية ضمن خطة عملها، ويتعلق الأمر بأكثر من 30 وكالة وبرنامج أممي يدرج تدبير البيئة ضمن مهامه.

2: المؤسسات الوطنية: تضم الفاعلين من الدول والجماعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وعليه يتضح أن الحوكمة البيئية العالمية تتطلب تكاتف الفاعلين على المستوى الدولي والمحلي على حد سواء من أجل خدمة هدف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل ويبقى المواطن حجر الزاوية في إحداث كل تغيير.

III:المواطنة البيئية كداعم للبعد البيئي للتنمية المستدامة

إن التوجه نحو تبني مفاهيم الاستدامة يتطلب مشاركة الفرد باعتباره أساس التنمية وغايتها، وفيما يلي تفصيل في المواطنة البيئية ودورها في الوصول إلى ذلك:

III-1: مفهوم المواطنة البيئية

يمكن اعتبار المواطنة مجموعة من القيم والنواظم لتدبير الفضاء العمومي المشترك، وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"، وتؤكد كذلك على أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وتعرفها موسوعة كولير الأمريكية كمرادف لمصطلح الجنسية دون تمييز بأنها: "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً". [18]

وتعبر المواطنة البيئية عن: "سلوك مؤيد للبيئة في القطاعين العام والخاص، وهذا السلوك يكون مدفوعاً بالإيمان بالعدالة في توزيع المنتجات البيئية، وفي المشاركة في وضع سياسة الاستدامة. وتوجه المواطنة البيئية من القيم الكامنة بالفعل داخل الفرد بدلاً من المناهج القائمة على قيم أكثر انتشاراً بهدف تغيير القيم الموجودة. [19] والمواطنة البيئية تنطوي على: "النظر إلى ما هو أبعد من الارتياح لمصالحنا المباشرة إلى البحث في رفاهية المجتمع والبيئة والإدراك الواسع لحقوق واحتياجات الأجيال القادمة". [20] و"المواطنة البيئية جزء مهم من التحول نحو تبني مفهوم الحكم الراشد في إدارة البيئة ورسم سياساتها، بدلاً من أن تكون محكومة فقط في السياسة والسياسة البيئية ففي الماضي، وبالنسبة لذات الكاتب فإذا كانت الحكومات تستعين بالآليات الاقتصادية كأدوات لتحويل الأفراد لتبني السلوكيات المستدامة، فإن التحول نحو مزيد من الحوكمة أو ما يعرف بالحكم الراشد هو إحدى الدعائم الأساسية لمفهوم المواطنة البيئية". [21]

ويشير العديد من المؤلفين إلى أن مفهوم المواطنة البيئية لديه "أرض" متأصلة فيه . وغالباً ما تستند هذه الفكرة الإقليمية المواطنة في بلدان منفردة، ويمكن القول أن هذا مفهوم المواطنة البيئية ينبغي أن يمتد إلى ما بعد الدولة لتبني القانون البيئي الدولي العام. [22]

وعليه يتضح أن مفهوم المواطنة البيئية يتجاوز حدود مصطلح المواطنة في حد ذاتها التي ترتبط بالأرض وبالانتماء السياسي للدولة، فالمواطنة البيئية تتطلب من كل فرد أن يدعو ويحافظ ويكون فاعلاً في التعامل مع البيئة العالمية ككل لأن مستقبل

الأرض هو مستقبل جميع من عليها وبالتالي فالمواطنة البيئية مفهوم شمولي لا يمكن حصره بدولة ما أو فصيلة أو انتماء عرقي معين.

III-2: أبعاد المواطنة البيئية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسة للمواطنة البيئية تشمل ما يلي: [20]

1: المسؤولية الخاصة: هذا البعد من المواطنة البيئية يحفز المسؤولية الشخصية للأفراد وأفعالهم . ويشمل هذا البعد ممارسات فردية تخفض من انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتوفر المياه كإعادة تدوير المزيد من الأشياء المستهلكة من قبل الفرد، وتقليل استهلاك الطاقة، وما إلى ذلك. ويمكن لكل فرد تقديم عدد من المنجزات التي قام بها تجاه بيئته أو عدد من التعهدات مع الالتزام بها لفترات زمنية محددة كسنة مثلاً.

2: العدالة البيئية: يؤكد هذا البعد من المواطنة البيئية على الحقوق في العدالة البيئية التي يسعى إليها العمل الجماعي. وهو يلفت الانتباه إلى حقوق جميع الناس في تنقية الهواء والماء وما إلى ذلك، ويواجه تحديات عدم المساواة الهيكلية التي تنتهك أو تضر بتلك الحقوق. وأثبتت بحوث العدالة البيئية في البداية في الولايات المتحدة وفي وقت لاحق في أماكن أخرى علاقة واضحة بين الحرمان الاجتماعي والبيئي؛ فالمجتمعات الفقيرة وفئات الأقلية تعاني من عبء لا يناسب إمكاناتها من المخاطر البيئية، ويتزايد الاعتراف بأن الحقوق البيئية ينبغي أن تضاف إلى الحقوق التقليدية (السياسية والمدنية والاجتماعية) للمواطنين.

3: العمل الجماعي: يشمل هذا البعد من المواطنة البيئية الأشخاص الذين يعملون كأعضاء في جماعات أو جمعيات أو وكالات (وليس كأشخاص منفردين) ويتحملون المسؤولية الجماعية عن أفعالهم. والمواطنون المحليون يمكنهم إدراك مشكلة بيئية معينة، والتعرف على إطار هذه المشكلة مع التصرف بشكل جماعي لحلها، وهذا العمل الذي يتم إنشاؤه قد يكون بشكل مستقل تماماً عن مبادرة من هيئة خارجية.

وبالتالي فأبعاد المواطنة البيئية هي تدرج لتحمل الفرد لمسؤوليته تجاه بيئته على المستوى المحلي فالوطني فالدولي في إطار عمل شخصي أو جماعي مع مراعاة أن المواطنة حقوق وواجبات.

III-3: أهداف المواطنة البيئية

تسعى المواطنة البيئية إلى ربط الفرد ببيئة مع تعميق البعد العالمي للبيئة ذلك لأن واجب الحفاظ على البيئة هو واجب وطني وإنساني بالدرجة الأولى كما تسعى إلى تمكين المواطن مع التمتع بالحقوق البيئية المدعومة بالقوانين انطلاقاً من تكافؤ الفرص

لكل المواطنين وتمكنهم من المشاركة في صياغة الخطط والاستراتيجيات وبرامج العمل وصولاً الى مرحلة التقييم. وأهداف المواطنة البيئية تحدّد نهجها الفكري المبني على أسس المنهج الواقعي. [23]

وبالتالي فالهدف النهائي من المواطنة البيئية هو خدمة الهدف العام المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة تخدم المواطن.

III- 4: أدوات بناء المواطنة البيئية

في حين أن هناك اتفاقاً عاماً على أن المواطنة البيئية ينبغي أن تحدث على أفضل وجه من خلال عملية توسيع نطاق المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية، فإنه لا يوجد اتفاق واضح بشأن أفضل السبل لتسهيل ذلك. وعند النظر في كيفية تشجيع المواطنة البيئية، يظهر عدد من السياسات لتشجيع المواطنة البيئية تشمل ما يلي: [19]

- توفير المزيد من الفرص للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية المحلية.

- خلق المزيد من الفرص للمشاركة المدنية والعمل التطوعي.

- دعم أدوات جديدة للاتصال المجتمعي وتوفير فرصة أكبر للابتكار الشعبي.

- زيادة المخزون من رأس المال الاجتماعي مع إعادة التفكير في التنظيمات المحلية.

- استخدام عوامل التغيير الاجتماعي بشكل أكبر مع جلب آثار التغيير البيئي بالقرب من المنزل.

وتصنف أدوات بناء المواطنة البيئية إلى أدوات تقليدية كالقيادة والسيطرة والسياسات المبنية على السوق، وأدوات حديثة كالتعليم، التنبؤ بالمعلومات والتدابير الطوعية. [24]

والجدول التالي يصنف هذه الأدوات ويعطي أمثلة عنها:

جدول(1): أدوات بناء المواطنة البيئية

الإذعان والإجبار	تشجيع الأداء العالي	الاعلام والتثقيف / دعائم للاذعان
- الآليات التنظيمية / القيادة والرقابة. - الاجراءات التصحيحية.	-الحكم الراشد. -التدابير الطوعية. - الحوافز القائمة على السوق. - الحوافز المادية.	- التعليم واتاحة النصيحة. - وضع المعايير. -دعم الاذعان والخضوع.

المصدر: environmental evidence Australia. a review of best practice in environmental citizenship models. USA: a center of the collaboration for environmental evidence; 2012, 15.

ويتضح من ذلك أن المواطنة البيئية كمفهوم وسلوك يجب أن يتحلى به المواطن عن قناعة منه يتطور من مرحلة الأجرار إلى مرحلة الاكتساب والقناعة به؛ فيبدأ غرسه من خلال الإجراءات والقوانين الرادعة للتصرفات المخلة للبيئة، ليتم تحفيز السلوكيات البيئية باستخدام عدة أدوات بما فيها المادية وصولاً بالمواطن إلى مرحلة من الوعي والثقافة عن طريق التعليم والتوعية ليتحول السلوك من اجباري إلى مكتسب خدمة للبيئة ومواطنيها.

III-5: سياسات داعمة للمواطنة البيئية خدمة للبعد البيئي للتنمية المستدامة

إن تحديد مجالات المواطنة البيئية يمكن أن يعطي للأفراد فرصاً للعمل كمواطنين بيئيين في سياقات مختلفة على مستوى مناطقهم المحلية، أو الوطنية وحتى العالمية، ويتم ذلك من خلال فتح المجال للمبادرات المحلية؛ إذ أن هناك أدلة متزايدة على أن المشاريع المحلية التي تعالج القضايا الاجتماعية والبيئية معا تقدم وعدا خاصا بالتجديد الاجتماعي المحلي والاستدامة البيئية. ومشاركة من هذا النوع لا يمكن أن تجلب سوى تحسينات بيئية، ولكنها تساعد أيضا في معالجة الإقصاء الاجتماعي، وتحسين الديمقراطية وإشراك الشعب في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم. [20]

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن المواطنة البيئية يجب أن تحدث من خلال عملية توسيع المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية خدمة لأهداف الحوكمة البيئية العالمية. ولكن لا يوجد اتفاق واضح بشأن أفضل السبل لتسهيل ذلك، وهناك عدد من تلك السياسات منها على سبيل المثال لا الحصر توفير المعلومات واللغة المناسبة واللقاءات الثقافية واستخدام مجموعة من الأدوات والتقنيات وفرص التعلم الاجتماعي وشبكة الانترنت والبحوث العملية. [20]

وبالتالي فالمواطنة البيئية يمكن أن تسهم من خلال السلوكيات الرشيدة للأفراد تجاه بيئتهم دعماً للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

النتائج والمناقشة:

إن حماية البيئة العالمية وترشيد التعامل معها في أطر قانونية ومؤسسية محلية وعالمية يطرح السؤال حول الآليات التي يمكن أن تسهم في التطبيق العملي لذلك، لذا تعد الحوكمة البيئية العالمية والمواطنة البيئية أحد الآليات الفاعلة في دعم البعد البيئي للتنمية على الصعيد المحلي والدولي. وتوصلت الدراسة في مجملها إلى عدة نتائج هامة لعل من أهمها ما يلي:

- تشير الحوكمة إلى الآليات التي يتم من خلالها التحكم في توجيه الأنشطة لتحقيق النتائج المرجوة وفقا لبعض المعايير المقررة. والحوكمة كمفهوم يمكن أن يطبق على جميع أشكال وأحجام التنظيمات ويخدم مختلف المجالات بما فيهم البيئة.
- الحوكمة البيئية العالمية هي أحد أهم نتائج تزايد الوعي البيئي العالمي لتعبر عن كل المنظمات، والأدوات والآليات، والقواعد، والاجراءات والمعايير التي تنظم حماية البيئة العالمية.
- إن الهدف النهائي من الحوكمة البيئية في السياق العالمي هو تحسين حالة البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- العمل على تبني الحوكمة البيئية العالمية يتطلب إطارا قانونيا ومؤسسيا دوليا ومحليا يبدأ من المواطن.
- تعبر المواطنة البيئية عن السلوكيات المؤيدة للبيئة في القطاعين العام والخاص خدمة لهدف التنمية المستدامة، وهذا المفهوم ينبغي أن يمتد إلى ما بعد الدولة لتبني القانون البيئي الدولي العام من خلال عدة أبعاد تبدأ بالمسؤولية الخاصة بالعدالة في توزيع الموارد والعمل الجماعي لحماية البيئة.
- هناك اتفاق واسع النطاق على أن المواطنة البيئية تخدم الحوكمة البيئية العالمية والبعد البيئي للتنمية المستدامة، لذا يجب توسيع المسؤولية الشخصية إلى الساحة البيئية.
- وفي إطار ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم عدة اقتراحات لعل من أهمها ضرورة إيجاد أطر مؤسسية تفعل مفهوم الحوكمة البيئية العالمية على صعيد الجماعات المحلية وحتى المواطنين، والعمل على زيادة وعي المواطن بدوره في حماية البيئة ليس على الصعيد المحلي فقط بل العالمي أيضا. ونشر ثقافة المواطنة البيئية وتبسيطها للمواطن ليصبح فعالا في إيجاد أدوات وطرق تتيح له المساهمة الفعالة في حماية بيئته بالاعتماد على المبادرات المحلية أو تشجيعها إن وجدت.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] محمود خضير كاظم ، أبو تايه سلطان نايف. متطلبات التأهيل لشهادة الإيزو. الأردن: مكتبة البقعة؛ 2001، 10.
- [2] عبد الحافظ المصطفى. التنمية المستدامة وتحدياتها العربية. الحوار المتمدن: على الموقع: www.ahewar.org. العدد 1569.
- [3] تودارو ميشيل، ترجمة حسني محمود حسن ومحمود محمود حامد. التنمية الاقتصادية. السعودية: دار المريخ؛ دون ذكر سنة النشر، 446.
- [4] عطية عبد القادر محمد عبد القادر وآخرون. قضايا اقتصادية معاصرة. نشر قسم الاقتصاد بكلية التجارة، مصر: جامعة الإسكندرية؛ 2005، 40-42.
- [5] حميد عبد الله الحرثي. السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بجامعة الشلف؛ 2005، 47.
- [6] غنيم عثمان محمد، أبو زنت ماجدة أحمد. التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها). الأردن: دار الصفاء؛ 2007، 24-25.
- [7] Gabriel Wakerman. le developpement durable, France : édition ellipse ; 2008, 28-31.
- [8] رايق كمال، مؤيد مهيار. التنمية المستدامة (مفاهيم وأهداف). 2017/3/1، على الموقع: www.reefdamaseng.com.
- [9] سليمان عبد القادر. الأسس العقلية للسياسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية؛ 2007، 8.
- [10] الصلاحين عبد المجيد. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا؛ 2010، 1.
- [11] سليمان محمد مصطفى. حوكمة الشركات. مصر: الدار الجامعية؛ 2008، 6.
- [12] فرحان طالب علاء، المشهداني إيمان شيجان. الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. الأردن: دار الصفاء؛ 2011، 106.
- [13] سايح تركية. حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري. مصر: مكتبة الوفاء القانونية؛ 2014، 55-23.
- [14] تعالي نوال علي. الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي؛ 2014، 11-20-12-26.
- [15] الايسيسكو. حوكمة البيئة من أجل استدامة بيئية في العالم الاسلامي. وثيقة مقدمة للمؤتمر الدولي السادس لوزراء البيئة والتغيرات المناخية: تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة، المغرب؛ 8-9 أكتوبر 2015، 9.
- [16] Najam Adil et al. global environmental governance. Canada : international institute for sustainable development; 2006, 298.
- [17] Richard A. Matthew. Man, the State and Nature: rethinking environmental security. Canada: in Handbook Of Global Environmental Politics; 2005, 129.
- [18] أحمد صدقي الدجاني. مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية. مصر: مركز يافا للدراسات والأبحاث؛ 1999، 96.
- [19] Dobson A. environmental citizenship and pro-environmental behavior. UK :rapid research and evidence review in Keele University ; 2010, 45,47.
- [20] Barnett, J et al. environmental citizenship: literature review. UK : environment agency, N: 13737 ; 2005, 10,11-12,14-15.
- [21] MacGregor, S et al. environmental citizenship: the goodenough primer (summary report of an interdisciplinary seminar series) (Summary Report). UK :The Open University in Milton Keynes; 2005,6
- [22] Humphreys D. environmental and ecological citizenship in civil society. the international spectator 44; 2009,173.

[23] شير إبراهيم الوداعي. المواطنة البيئية في معادلة بناء السلوك البشري والتنمية المستدامة. يومية الوسيط، العدد 4654؛

5 جوان 2015، على الموقع: <http://www.alwasatnews.com>

[24] Dietz, T et al. new tools for environmental protection: education, information, and voluntary measures. USA : the national academies press ; 2002, 6.